



مصر والسودان..

عودة التقارب الاستراتيجي



- إدارة "بايدن" واستعادة التحالف عبر الأطلسي
- ماذا تعني صفقة الصواريخ الأمريكية إلى مصر؟
- أبعاد الجدل حول مشروع قانون الأحوال الشخصية
- متطلبات تنشيط الدور المصري في مجال الترجمة

MAR 2021
العدد (21)



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



www.ecsstudies.com

[f](#) [v](#) [t](#) [@](#)/ecsstudies

تقديرات مصرية

مصر والسودان..

عودة التقارب الاستراتيجي

[f](#) [v](#) [t](#) [@](#) /ecsstudies

www.ecsstudies.com



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

منسق عام

أميرة طارق

إخراج فني

أحمد حسني





تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

المحتويات

8

الافتتاحية

- مصر والسودان.. التغيير في الإطار الاستراتيجي

10

قضايا دولية

- إدارة "بايدن" واستعادة التحالف عبر الأطلسي
- فرنسا والإسلام السياسي.. إجراءات رادعة

20

قضايا الأمن والدفاع

- كيف يؤثر تقارب مصر والسودان على مفاوضات سد النهضة؟
- تداعيات محتملة للضربة الأمريكية على سوريا
- ماذا تعني صفقة الصواريخ الأمريكية إلى مصر؟

32

قضايا السياسات العامة

- أبعاد الجدل حول مشروع قانون الأحوال الشخصية
- عوائد مضاعفة لمشروعات المياه والصرف الصحي

42

قضايا نوعية

- هل ينجح تعويم العملة في إصلاح اقتصاد السودان؟
- متطلبات تنشيط الدور المصري في مجال الترجمة
- تأثيرات المنصات الرقمية على مجال الأعمال

54

كيف يفكر العالم؟

- سباق اللقاحات والدول النامية.. مآزق أخلاقي عالمي

62

بيانات وإحصائيات

- تطور أعداد المركبات البرية في مصر خلال 5 سنوات



مصر والسودان.. التغيير في الإطار الاستراتيجي

* د. عبد المنعم سعيد



مع العام 2021 فإن دورية "تقديرات مصرية" تستمر في تقديراتها أن الإطار الذي تتحرك فيه الدولة يقوم على قديمين؛ الأولي: البناء الداخلي، والإصلاح العميق الذي يرفع من قدرات "القوة" المصرية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية. الثانية: حماية الأمن القومي المصري عبر السعي لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين الحدود المصرية المباشرة، وحماية المصالح المصرية العليا في العلاقات مع دول الجوار المباشر.

خلال السنوات الماضية، نجحت مصر -بصبر وإصرار- في قهر الإرهاب والتضييق عليه في سيناء والمدار الشمالي الشرقي، وبناء منتدى غاز البحر الأبيض المتوسط لبناء إطار تعاوني يُعنى بالتقدم الاقتصادي، ومعه تطويع الصراع العربي-الإسرائيلي، مع وجود الأردن، وفلسطين، وإسرائيل، في إطار استراتيجي واحد. وكانت مصر قد حققت إطارًا تعاونيًا آخر في شرق مصر، من خلال تخطيط الحدود البحرية مع السعودية. وخلال الشهور القليلة الماضية، فإن مصر نجحت في تحقيق تقدم كبير في الأزمة الليبية بالتعاون مع دول عربية أخرى، والاتحاد الأوروبي، في وضع الدولة الليبية على أول طرق حل أزمتها بتشكيل مجلس رئاسي وحكومة، وذلك لتكون الخطوة الأولى على طريق إعادة بناء الدولة الوطنية. حققت هذه التطورات في غرب مصر خوفًا في النفوذ التركي، ووضعت قاعدة تراجع لقوى الإرهاب والمرتزقة، ومهدت لأسس تعاون عميق بين مصر وليبيا يمكن البناء عليه سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا في المستقبل القريب.

تهديدات الجنوب

في جنوب مصر كانت المصالح المصرية العليا مهددة أولاً من قبل السودان التي كانت محكومة بنخبة عسكرية ومدنية قوامها الإخوان المسلمون، وبقيادة "عمر البشير"، حيث لم تكن مواقف تلك النخبة في العموم لا صديقة ولا شقيقة لمصر. وثانيًا أن إثيوبيا بدأت تخط في بناء "سد النهضة" وفرض بنائه وتشغيله على مصر وسط مخطط يسعى إلى تغيير التوازن "الجيوستراتيجي" في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي. وقد مثّل ذلك تهديدًا لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، ومعها تهديد حدودها الجنوبية بالادعاء ضد الحدود المصرية السودانية، حسب ما رسمها خط عرض 22 التاريخي.

هذا التهديد جرى عليه عددٌ من المتغيرات الهامة خلال السنوات الماضية، كان أولها توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في عام 2015 التي وضعت الأساس لمفاوضات عادلة بين مصر والسودان وإثيوبيا قادت في فبراير 2020 إلى وضع اتفاق بوساطة أمريكية كانت مصر مستعدة للتوقيع عليه، أما إثيوبيا فتراجعت عنه، وهو ما وقفت معه السودان، مما أدى إلى مفاوضات جديدة تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

ثانيها أنه مع نهاية عام 2019 نشب الحراك السوداني الذي أطاح بحكم "البشير" والإخوان مما أحدث تغييرات عميقة في الداخل السوداني، وعلاقات السودان الخارجية في آن واحد. وبينما بدأت السودان في مواجهة حقبة كاملة من حكم الإخوان وآثارها السلبية على تماسك الدولة وقدراتها الاقتصادية، فإن وضع السودان الدولي تحسن بالتخلص من تهمة الإرهاب، وبعقد اتفاق للسلام مع إسرائيل. وثالثها أنه بعد درجة من التجبر الإثيوبي في مفاوضات السد ظهر منه إصرارها على الملء الأول للسد في يوليو الماضي، فإن إثيوبيا ما لبثت أن واجهت حربًا داخلية مع إقليم "التيجري" فاتحة لصراع طويل المدى سوف تكون له آثاره على الدولة الإثيوبية خلال الفترة المقبلة. وكأن ذلك لم يكن كافيًا، حيث أخذت إثيوبيا في التحرش بالحدود الدولية للسودان مع إثيوبيا، رافعة ذات الحجج التي رفعتها فيما يخص السد، وهو أن الحدود بين إثيوبيا والسودان قامت على أساس من اتفاقيات استعمارية غير مشروعة، متجاهلة في ذلك أن ذلك هو ما قامت عليه حدود الدول الإفريقية بما فيها تلك الإثيوبية في كل الأوقات.

زيارة مفصلية

ضمن هذه المتغيرات كلها جاءت زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" للسودان مؤخرًا لكي تحقق تقدمًا كبيرًا في الإطار الاستراتيجي المصري في جهته الجنوبية. لم يحدث ذلك فجأة، وإنما كما حدث مع الجبهة الغربية في ليبيا تم من خلال عملية جراحية دقيقة كانت لها أبعادها الدرجة. كان فيها الكثير من الصبر والجلد للتعامل مع السودان تحت حكم "البشير" بسماته الإخوانية في الوقت الذي كان فيه عونًا على مصر بالتحالف مع إثيوبيا، كما كان فيها الكثير من الأصالة عندما حرصت مصر دائمًا على مد يد التعاون مع السودان وتقديم العون له في أوقات صعبة للحراك السوداني الذي شمل عناصر معادية لمصر وذات علاقات وثيقة بإثيوبيا.

كان هناك الكثير من الحكمة عندما مدت مصر السودان بالكهرباء وأشكال مختلفة من التعاون الذي تحدده روابط الجوار والعروبة والأخوة التاريخية والمصلحة المشتركة. كانت المتغيرات التي جرت في إثيوبيا، والعلاقات الإثيوبية السودانية، كاشفة عن أطماع إثيوبية ليس فقط في مياه النيل، وإنما أيضًا في الأراضي السودانية. هذا الكشف في الحقيقة يشير إلى ما هو أعمق، وهو أن الدولة الإثيوبية تعاني الكثير من الضعف الشديد الذي تحاول تغطيته من خلال سلوكيات عدوانية خارجية.

زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" إلى السودان على النحو الذي تمت به تبدأ مسيرة من التغيير الإيجابي في الإطار "الجيوستراتيجي" المصري. فهو من ناحية، يقفل الدائرة الحدودية الجنوبية ويقود العلاقات المصرية-السودانية إلى الإطار الممتد إلى البحر الأحمر وإطاراته الأمنية والاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، فإن إحياء العلاقات المصرية-السودانية التاريخية من المحتم أنه يحقق عوائد اقتصادية مشتركة للطرفين. ومن ناحية ثالثة، فإن التقارب المصري-السوداني يقدم لقلب معادلات العلاقات المصرية السودانية الإثيوبية رأسًا على عقب. وبعد أن كانت العلاقات تقوم على ما يشبه التحالف الإثيوبي-السوداني في مواجهة مصر فيما يخص السد الإثيوبي، حيث كانت الحكومة السودانية تؤكد دومًا على أنها تلعب دور "الوسيط" في الأزمة، فإنها باتت الآن على إدراك تام بأنها فيما يتعلق بالسد فإن ضرر السودان لن يقل عن الأضرار المحتملة لمصر. بل إن لإثيوبيا أطماعًا مباشرة في الأراضي السودانية. هذا الوضع الجديد من الناحية المصرية لا يقرب مصر من السودان فقط، وإنما من الحدود الإثيوبية أيضًا. مثل ذلك ومع الجهود المصرية مع الدول الإفريقية والإدارة الأمريكية الجديدة، فضلًا عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وما لمصر من مطالب عادلة؛ كل ذلك يعطي مصر قدرات دبلوماسية وسياسية كافية لكي تدفع إثيوبيا نحو اتفاقات عادلة مع مصر والسودان معًا.

بغض النظر عن رؤية العلاقات المصرية-السودانية من زاوية الحدود الجنوبية لمصر والعلاقات مع إثيوبيا، فإن الاهتمام المصري بالسودان خلال المرحلة المقبلة له ما يبرره في إطار علاقات مصر الإقليمية. فالسودان لم يخرج بعد تمامًا من المرحلة الإخوانية، ولا يزال "الحراك" فيه يضغط بشدة على الأوضاع الداخلية الاقتصادية، ويبت فيها الكثير من الضغوط الإقليمية في دارفور وأقاليم أخرى. ولما كانت السودان تمر بآلام كثيرة ناجمة عن عمليات الإصلاح، فإن الخبرة المصرية سوف تكون مفيدة وطازجة. مثل ذلك يتطلب علاقات كثيفة على مستويات متعددة كانت زيارة الرئيس "السيسي" هي الفاتحة فيها، ولا بد أن يعقبها الكثير.